وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي
لمملكة البحرين

الربع الثالث 2021

صدر في يناير 2022

نبذة عامة

استمرار نمو الاقتصاد مدعوماً بتعافي القطاعات غير النفطية

يأتي الإعلان عن النتائج الأولية للحسابات القومية للربع الثالث من العام 2021 في مملكة البحرين والتي عكست استمرار التعافي النسبي في مختلف القطاعات الاقتصادية، متزامناً مع إعلان الحكومة الموقرة عن تفاصيل برامج خطة التعافي الاقتصادي، والتي تهدف إلى تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي في المملكة عبر تبني استراتيجيات جديدة تسهم في تفعيل دور القطاعات الواعدة، وإطلاق عدد من المبادرات الهادفة إلى تعزيز الاقتصاد وخلق الفرص النوعية للمواطنين لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

وتشير أحدث البيانات الصادرة[1] عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية إلى نمو أداء الاقتصاد[2] في المملكة خلال الربع الثالث من العام 2021 بنسبة 10.2% بالأسعار الجارية، وبنسبة 2.1% بالأسعار الثابتة.

- **نما اقتصاد مملكة البحرين خلال الربع الثالث بنسبة 10.2% بالأسعار الجارية مقارنة بالربع الثالث من العام 2020**، فيما بلغت نسبة النمو 2.1% بالأسعار الثابتة على أساس سنوي. في حين شهد الأداء الاقتصادي استقراراً على أساس فصلي، مسجلاً نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 0.6%، وتراجعاً بنسبة طفيفة بالأسعار الثابتة بلغت 0.1%.

- **شهدت معظم القطاعات الاقتصادية غير النفطية تعافياً ملحوظاً خلال الربع الثالث على أساس سنوي**، حيث سجل قطاع المواصلات والاتصالات نمواً حقيقياً بنسبة 25.8%، كما حقق قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال نمواً بنسبة 4.7%، وبلغ نمو قطاع التجارة 4.5%، فيما نما قطاع الخدمات الحكومية بنحو 1.9%، وقطاع البناء والتشييد بنسبة 0.7%.

- **راجع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي للعام 2021** خلال شهر أكتوبر الماضي بحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي يُتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.9% في العام 2021 و4.9% في العام 2022، بانخفاض وقدره 0.1% لعام 2021 عن توقعات شهر يوليو 2021. وفي السياق ذاته، قامت وزارة المالية والاقتصاد الوطني بتحديث التوقعات الاقتصادية التي تصدرها بناءً على أداء الاقتصاد الوطني خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2021، حيث يُتوقع أن يصل النمو الاقتصادي بنهاية العام 2021 إلى 2.6% على أساس سنوي، كما من المتوقع أن يحقق القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 3.2%. ومن جانب آخر، تشير التوقعات المحدثة إلى انتعاش النمو الاقتصادي الحقيقي للعام 2022 عما كان متوقعاً سابقاً مدعوماً بتكثيف الجهود تحقيقاً لمبادرات وبرامج خطة التعافي الاقتصادي، ومن المتوقع أن يحقق اقتصاد مملكة البحرين في العام 2022 نمواً بنسبة 4.1%، ويُتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي بوتيرة أقوى بنحو 5.0%.

المحتويات

نبذة عامة 2
العوامل الخارجية 4
اقتصاد مملكة البحرين 6

[1] جميع البيانات أولية.

[2] جميع الإشارات إلى النمو في هذا التقرير تعني نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة، بعد تحييد أثر الأسعار "التضخم")، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

التوقعات الاقتصادية لمملكة البحرين

	2019	2020	2021 *توقعات*	2022 *توقعات*
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	%2.1	%4.9-	%2.6	%4.1
القطاع غير النفطي	%2.1	%6.0-	%3.2	%5.0
القطاع النفطي	%2.2	%0.1-	%0.0	%0.0
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	%2.3	%10.2-	%9.1	%5.6
التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك	%1.0	%2.3-	%1.0	%2.5
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%2.1-	%9.3-	%0.0	%1.0-
خام النفط (دولار أمريكي للبرميل)	64.0	41.7	70.4	70.2

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

المحتويات

نبذة عامة 2

العوامل الخارجية 4

اقتصاد مملكة البحرين 6

العوامل الخارجية

الاقتصاد العالمي

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي في عام 2021 تعافٍ مطرد مع ازدياد معدلات التطعيم، بنسب انتعاش متفاوتة فيما بين البلدان، مع تصدر الاقتصادات الكبيرة لقائمة الدول الأعلى نمواً. على الصعيد العالمي، توقع صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر أكتوبر 2021 أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.9% في العام 2021 و4.9% في العام 2022، بانخفاض يبلغ 0.1% لعام 2021 عن توقعات شهر يوليو 2021. وسجل الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة خلال الربع الثالث من عام 2021 نمواً بنسبة 2.1%، فيما نما الناتج المحلي الإجمالي في الصين - ثاني أكبر اقتصاد عالمي - بنسبة 4.9% خلال نفس الفترة على أساس سنوي.

وبالتزامن مع ظهور متحور فيروس كورونا الجديد أوميكرون والذي يمثّل خطراً جديداً على مستوى الاقتصاد العالمي، شهدت العديد من البلدان أعلى معدلات للتضخم منذ عقود، حيث بلغ متوسط معدل التضخم 6.2% في الولايات المتحدة الأمريكية، و4.2% في المملكة المتحدة، و5.2% في ألمانيا، مع تجاوز النسبة 4% في منطقة اليورو، ويتوقع اقتصاديون انخفاض هذه النسب خلال العام 2022.

بلغ متوسط سعر النفط الخام برنت نحو 47 دولار أمريكي للبرميل في الربع الثالث لعام 2021، بارتفاع بنسبة 7% على أساس ربعي، وبنسبة 71% عن مستواه في نفس الفترة من العام الماضي. وفقاً لمنظمة أوبك، ارتفع الطلب على النفط في الربع الثالث بنسبة 3% على أساس ربعي، ليصل إلى 98.3 مليون برميل في اليوم، حيث ساعدت حملات التطعيم على تخفيف القيود على الحركة، وزيادة استهلاك وقود النقل (وقود الطائرات) ليقترب من مستويات ما قبل الجائحة. كما أدى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي إلى استخدام النفط الخام كبديل للغاز في توليد الكهرباء في أوروبا، مما دفع بأسعار النفط نحو أعلى مستوياتها منذ عام 2014، حيث تخطت مستوى 85 دولاراً أمريكياً للبرميل في أكتوبر العام الجاري، يأتي ذلك بعد أن حافظت الدول على مستويات الإنتاج السابقة حتى بعد ظهور سلالة أوميكرون والغموض في التوقعات بشأن انحسار الفيروس، وباتت احتمالية بلوغ متوسط أسعار برنت حوالي 70 دولاراً أمريكياً في عامي 2021 و2022 تبدو واقعية بشكل متزايد.

أسعار النفط الخام - برنت (دولار للبرميل)

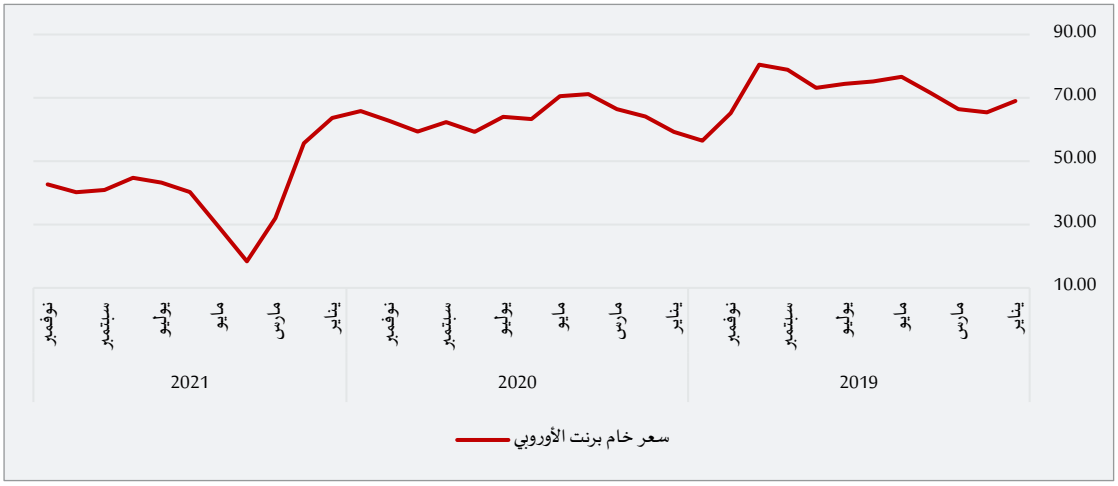

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي

كشفت الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية عن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 7% في الربع الثالث 2021 مقارنة بنفس الفترة من عام 2020 محققاً أعلى معدل نمو منذ العام 2012، وبالمقارنة مع الربع الثاني من عام 2021 فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا بلغ 5.7%. وجاء هذا الارتفاع مدعوماً بنمو القطاع النفطي بنسبة 9.3% على أساس سنوي و12.7% على أساس ربعي، كما بلغ النمو للقطاع غير النفطي 6.3% على أساس سنوي و2.6% على أساس ربعي، وسجلت الأنشطة الحكومية نمواً بنسبة 2.7%على أساس سنوي و1.1% على أساس ربعي.

ووفقاً للتقرير الاقتصادي ربع السنوي الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، من المتوقع أن يبلغ إجمالي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 2.1% في عام 2021 و4.2% في عام 2022، بعد انكماش قُدِّر بحوالي 6.1% في عام 2020، وبحسب تقديرات المصرف المركزي من المتوقع أن يسجل الاقتصاد غير النفطي نمواً بحوالي 3.8%، بينما من المتوقع أن يتراجع نمو القطاع النفطي بنسبة 2% بنهاية العام 2021. ورجحت توقعات المصرف المركزي للعام 2022 نمو الناتج غير النفطي لدولة الإمارات بحوالي 3.9%، والقطاع النفطي بنحو 5%.

المحتويات
نبذة عامة 2
العوامل الخارجية 4
اقتصاد مملكة البحرين 6

اقتصاد مملكة البحرين

النمو الاقتصادي

أصدرت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بيانات الحسابات القومية الأولية لمملكة البحرين للربع الثالث من العام 2021، والتي تشير إلى أن الوضع الاقتصادي في المملكة يسير في الاتجاه الصحيح مواصلاً تسجيل أداءً جيداً بالأسعار الجارية بلغ 10.2% مقارنة بالربع الثالث من العام 2020، كما حقق الاقتصاد نمواً حقيقياً بنسبة 2.1% على أساس سنوي، ويأتي الإعلان عن النتائج بالتزامن مع الإعلان عن تفاصيل خطة التعافي الاقتصادي والتي تتطلب تكثيف الجهود نحو تحقيق أولويات الخطة بروح الفريق الواحد تحقيقاً للتنمية الشاملة والمستدامة.

وعلى أساس فصلي، شهد الاقتصاد استقراراً في الأداء مقارنة بالربع الثاني من العام 2021، بتسجيله نمواً بالأسعار الجارية بلغ 0.6%، بينما تراجع تراجعاً طفيفاً بالأسعار الثابتة بنسبة 0.1%.

وحقق القطاع غير النفطي نمواً بالأسعار الجارية بنسبة 5.9% على أساس سنوي، كما بلغت نسبة النمو بالأسعار الثابتة (النمو الحقيقي) 3.8% على أساس سنوي. وأما فيما يخص القطاع النفطي، فشهد نمواً ملحوظاً بالأسعار الجارية بنسبة 39.9% على أساس سنوي، ويعزو ذلك لارتفاع أسعار النفط الخام خلال الربع الثالث من العام 2021، في حين شهد القطاع النفطي تراجعاً بالأسعار الثابتة بنسبة 4.6% على أساس سنوي.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

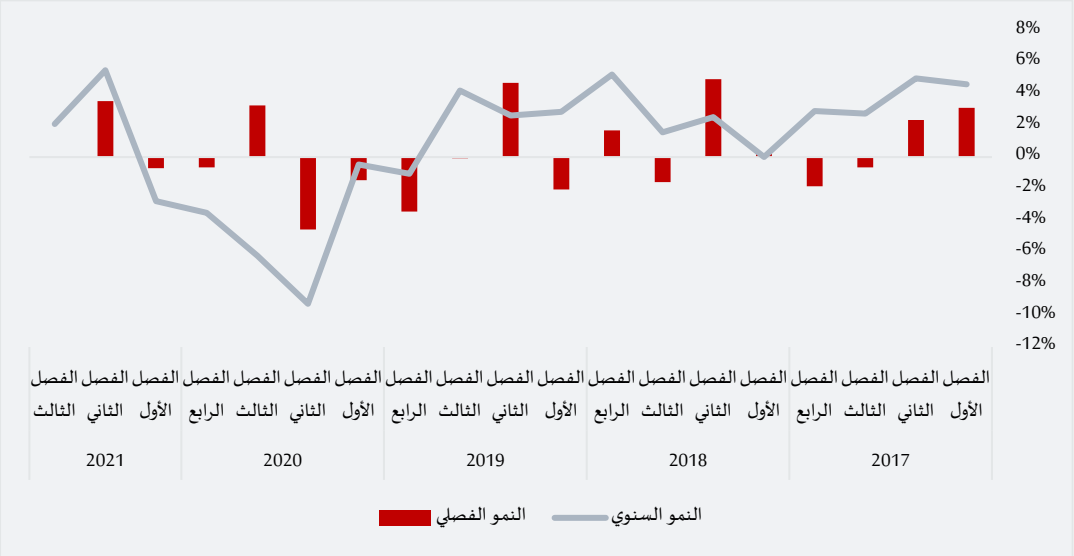

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع غير النفطي

عكست المؤشرات الاقتصادية الحيوية تحسن أداء القطاع غير النفطي خلال الربع الثالث من عام 2021 مقارنة بالربع الثالث من العام 2020، حيث تشير البيانات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بنسبة 5.9% بالأسعار الجارية، كما بلغت نسبة النمو بالأسعار الثابتة 3.8% على أساس سنوي.

وحقق قطاع المواصلات والاتصالات نسبة النمو الأعلى على مستوى القطاعات، بتسجيله نمواً حقيقاً بنسبة 25.8% ونمواً اسمياً بنسبة 14.7% على أساس سنوي. وجاءت هذه النتائج الإيجابية نتيجة انتعاش أداء ونتائج شركات المواصلات والأنشطة الأخرى المساندة له.

وشهد قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال نمواً حقيقاً بنسبة 4.7% على أساس سنوي، في حين بلغت نسبة النمو الاسمية السنوية 2.6%. ومن مظاهر التعافي في القطاع، زيادة عدد المعاملات العقارية المسجلة لدى جهاز المساحة والتسجيل العقاري بنسبة 24.4% مقارنة بالربع ذاته من العام الماضي.

وواصل قطاع التجارة أدائه الجيد مسجلاً نمواً سنوياً بنسبة 4.5% بالأسعار الثابتة، ونمواً اسمياً بنسبة 3.4% مدعوماً بنمو إجمالي السجلات التجارية الجديدة بنسبة 13.6%، ومجموع الشاحنات الصادرة والواردة عبر جسر الملك فهد بنحو 15.8%على أساس سنوي.

وبلغ معدل النمو الحقيقي لقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية 4.0% وبنسبة 6.6% بالأسعار الجارية، على أساس سنوي. وقاد النمو في القطاع الأداء الجيد لخدمات الأنشطة الداخلية والفعاليات الخارجية وصالات الألعاب الرياضية وبرك السباحة والمنتجعات الصحية وغيرها من الأنشطة التي انتعشت مع عودة الحياة الطبيعية بالتزامن مع انخفاض أعداد الإصابات بفيروس كورونا (كوفيد-19).

وسجل كل من قطاع الخدمات الحكومية وقطاع البناء والتشييد نمواً حقيقياً سنوياً بنسبة 1.9% و0.7% على التوالي، في حين حققا نمواً اسمياً بنسب متقاربة بلغت 3.0% لقطاع لخدمات الحكومية و2.5% لقطاع البناء والتشييد، على أساس سنوي.

أما بالنسبة للقطاعات غير النفطية الأخرى، فتراجع النمو الحقيقي لقطاع الصناعات التحويلية تراجعاً طفيفاً بنحو 0.3% متأثراً بانخفاض إنتاج مصفاة نفط البحرين بنسبة 3.5% على أساس سنوي. كما تراجع أداء قطاع المشروعات المالية بنسبة 2.7% بالأسعار الثابتة. وبحسب البيانات الشهرية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ارتفع مؤشر عرض النقد (ن3) بنسبة 5.2%، كما ارتفع كل من مستوى القروض والتسهيلات من مصارف التجزئة بنسبة 5.2% كذلك، والودائع من غير المصارف بنسبة 2.5%. وبالنسبة لقطاع الفنادق والمطاعم، انخفضت نسبة النمو على أساس سنوي بنسبة 5.6%، في حين شهدت فنادق الأربع والخمس نجوم نمواً جيداً، إلا أن أداء الفنادق الأخرى والشقق الفندقية شهد تراجعاً.

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي حسب القطاع

السنة	2020					2021		
النشاط الاقتصادي	السنوي	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
النفط الخام والغاز الطبيعي	-0.1%	1.8%	3.2%	3.4%	-8.6%	2.1%	-2.3%	-4.6%
الصناعات التحويلية	-5.7%	-0.1%	-6.1%	-6.9%	-9.2%	-1.9%	2.3%	-0.3%
الكهرباء والماء	33.6%	31.0%	36.5%	33.8%	33.2%	-4.9%	2.8%	4.4%
البناء والتشييد	-0.9%	0.3%	-2.1%	0.2%	-2.1%	-0.9%	0.2%	0.7%
التجارة	-7.2%	-0.1%	-9.0%	-10.1%	-9.6%	-6.2%	4.2%	4.5%
الفنادق والمطاعم	-43.5%	-32.6%	-61.3%	-36.6%	-44.3%	-20.4%	45.2%	-5.6%
المواصلات والاتصالات	-24.1%	-6.2%	-43.1%	-36.8%	-21.0%	-26.8%	36.0%	25.8%
الخدمات الاجتماعية والشخصية	-13.1%	1.2%	-15.2%	-19.3%	-18.5%	-13.0%	3.2%	4.0%
الأنشطة العقارية	-6.9%	-3.9%	-8.5%	-7.1%	-8.1%	-1.0%	4.7%	4.7%
المشروعات المالية	1.4%	-5.0%	-6.2%	11.5%	5.2%	10.7%	12.4%	-2.7%
الخدمات الحكومية	1.6 %	-5.7%	-1.0%	-0.4%	15.9%	1.8%	1.2%	1.9%
أخرى	0.0%	22.2%	-19.5%	-25.1%	38.3%	-14.0%	11.2%	23.9%
الناتج المحلي الاجمالي	**-4.9%**	**-0.5%**	**-9.3%**	**-6.2%**	**-3.5%**	**-2.8%**	**5.5%**	**2.1%**
الناتج المحلي غير النفطي	-6.0%	-0.9%	-12.0%	-8.3%	-2.4%	-3.8%	7.4%	3.8%

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على أساس سنوي حسب القطاع

السنة	2020					2021		
النشاط الاقتصادي	السنوي	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
النفط الخام والغاز الطبيعي	-28.5%	-11.5%	-47.9%	-20.8%	-30.9%	13.2%	93.3%	39.9%
الصناعات التحويلية	-7.6%	-6.7%	-15.5%	-8.6%	0.8%	7.5%	24.2%	15.6%
الكهرباء والماء	8.8%	7.7%	11.0%	11.9%	4.4%	-0.2%	1.1%	-1.8%
البناء والتشييد	-9.5%	-0.3%	-16.2%	-10.5%	-10.9%	-10.3%	7.2%	2.5%
التجارة	-5.8%	2.3%	-8.0%	-9.8%	-7.4%	-6.4%	2.7%	3.4%
الفنادق والمطاعم	-43.2%	-31.0%	-60.3%	-37.2%	-44.7%	-22.0%	40.7%	-6.1%
المواصلات والاتصالات	-22.9%	10.3%	-41.3%	-34.9%	-23.2%	-27.2%	33.5%	14.7%
الخدمات الاجتماعية والشخصية	-12.8%	1.6%	-16.6%	-17.2%	-18.2%	-10.8%	7.7%	6.6%
الأنشطة العقارية	-6.4%	-2.8%	-7.4%	-8.8%	-6.6%	-1.9%	3.0%	2.6%
المشروعات المالية	2.7%	-6.0%	-7.1%	14.7%	9.1%	13.9%	15.3%	-4.3%
الخدمات الحكومية	-0.7%	-5.2%	-5.1%	-3.4%	12.8%	1.8%	2.3%	3.0%
أخرى	-7.0%	19.3%	-27.5%	-34.8%	32.8%	-16.0%	14.8%	28.6%
الناتج المحلي الاجمالي	**-10.2%**	**-3.2%**	**-20.1%**	**-10.9%**	**-5.8%**	**-0.5%**	**20.6%**	**10.2%**
الناتج المحلي غير النفطي	-7.2%	-2.0%	-15.5%	-9.3%	-1.6%	-2.3%	13.2%	5.9%

وبالنسبة لمساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الثالث من العام 2021 فبلغت 81.5%، واستمر تصدر قطاع المشروعات المالية بنسبة مساهمة بلغت 17.9%، يليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 14.1%، ثم قطاع الخدمات الحكومية بنسبة بلغت 12.0%، كما ساهم قطاع البناء والتشييد وقطاع المواصلات والاتصالات بنسب بلغت 7.5% و6.7% على التوالي.

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

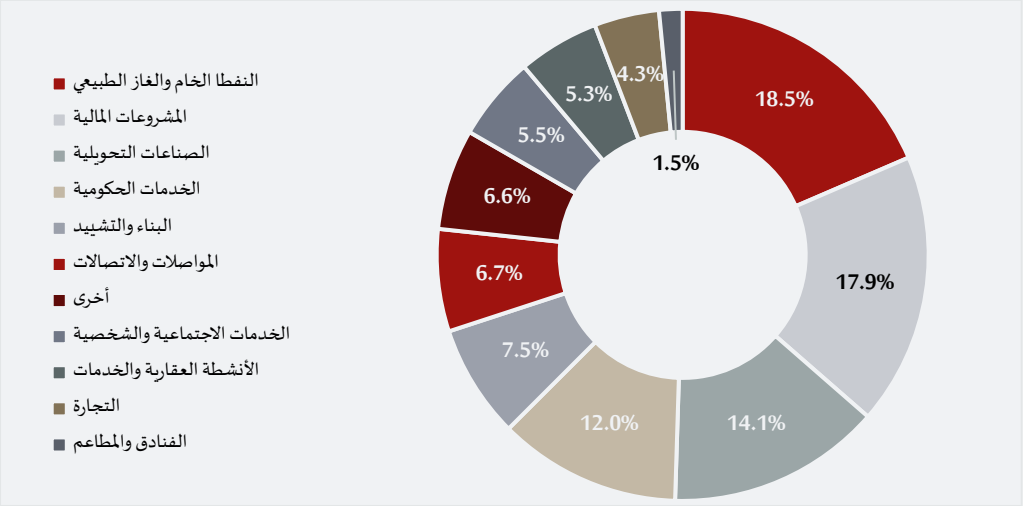

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع النفطي

شهد الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للقطاع النفطي نمواً ملحوظاً بنسبة 39.9% خلال الربع الثالث من العام 2021 على أساس سنوي، مدعوماً بانتعاش أسعار النفط الخام عالمياً، حيث بلغ متوسط سعر النفط الخام برنت حوالي 43 دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2020، بينما ارتفع إلى 73.5 دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2021. في حين شهد القطاع تراجعاً حقيقياً بنسبة 4.6% بالأسعار الثابتة نتيجة التغييرات الموسمية في مستويات الإنتاج. وعلى أساس فصلي، واصل القطاع النفطي تسجيل معدلات نمو جيدة بالأسعار الجارية، إذ بلغ معدل النمو الاسمي للقطاع 7.2% خلال الربع الثالث من العام 2021، في حين سجل القطاع النفطي تراجعاً حقيقياً بنسبة 0.8% مقارنة بالربع الثاني من العام الجاري.

بلغ متوسط إنتاج النفط من حقل أبو سعفة حوالي 151,038 برميل يومياً، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 4.4% على أساس فصلي، وبنسبة 7.5% على أساس سنوي، في حين سجل المتوسط اليومي لإنتاج النفط من حقل البحرين البري تراجعاً سنوياً بنسبة 1%، إلا أن معدل النمو الفصلي شهد استقراراً بنمو طفيف قُدر بحوالي 0.1%، ليصل إلى حوالي 42,337 برميل يومياً.

وبلغ إنتاج الغاز الطبيعي والغاز المصاحب في الربع الثالث حوالي 251,920 مليون قدم مكعب، مسجلاً زيادةً بنسبة 8.5% عن الرقم المسجل في الربع الذي سبقه وبنسبة 5.9% عن نفس الوقت من العام الماضي. فيما تم إعادة حقن حوالي 30% من إجمالي الغاز المنتج في القطاع النفطي.

وفيما يخص أهم المشاريع الاستراتيجية للقطاع النفطي، بلغت نسبة الإنجاز بمشروع تحديث مصفاة نفط البحرين (بابكو) حوالي 74.9%حتى شهر سبتمبر 2021، وسيعمل مشروع تحديث مصفاة بابكو على زيادة قدرة المصفاة الإنتاجية إلى 380 ألف برميل يومياً من نحو 267 ألف برميل يومياً حالياً، فضلاً عن زيادة كفاءتها وربحيتها من خلال زيادة العائد من المنتجات عالية القيمة وتحسين الأثر البيئي للمنشأة، ومن المخطط الانتهاء من المشروع خلال الربع الثالث من عام 2023.

متوسط إنتاج النفط (برميل يومياً)

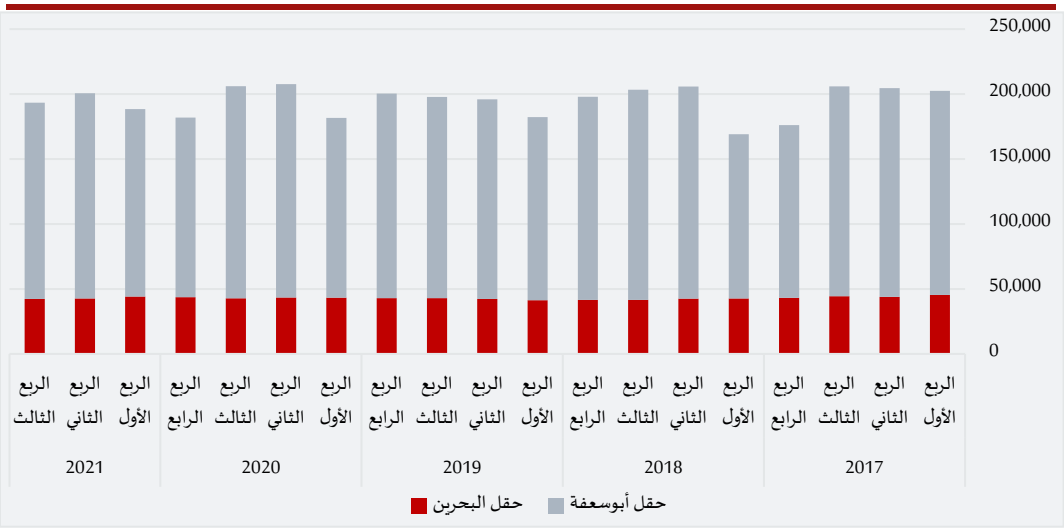

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز

المشاريع التنموية

أسهمت مشاريع البنية التحتية خلال السنوات الماضية في تعزيز مكانة مملكة البحرين وخلق البيئة الداعمة للتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار. ويساهم برنامج التنمية الخليجي، والمقدر بقيمة 7.5 مليار دولار أمريكي بدعم من الأشقاء المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت، في تمويل وإنجاز العديد من المشاريع الحيوية في مختلف القطاعات، وتم منذ إطلاق البرنامج حتى الآن تخصيص حوالي 7.4 مليار دولار أمريكي لتنفيذ المشاريع. وشهدت قيمة المشاريع الممولة ضمن البرنامج زيادةً خلال الربع الثالث من العام 2021 مع ترسية مشاريع إضافية بقيمة 172 مليون دولار أمريكي ليصبح إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها حوالي 5.8 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 3.1% عما كانت عليه في نهاية الربع الثاني من عام 2021. وتم خلال الربع الثالث ترسية عدد من العقود لمشروع إسكان مدينة سلمان المندرج تحت مظلة صندوق التنمية الإماراتي، لإنشاء وحدات سكنية إضافية، كما تمت ترسية عقود لمشروع إنشاء شارع جنوب البحرين الدائري (المرحلة الأولى) المندرج تحت صندوق التنمية السعودي.

تطورات صندوق التنمية الخليجي (مليون دولار أمريكي، قيمة تراكمية)

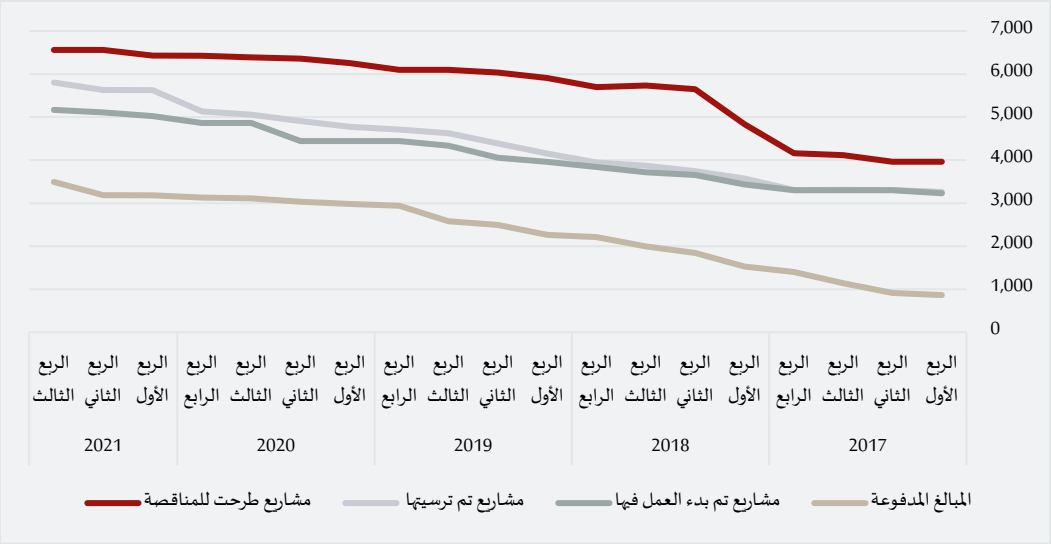

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

ومن أبرز مستجدات المشاريع التنموية الأخرى:

- أعلنت وزارة المواصلات والاتصالات عن بدء مرحلة التأهيل المسبق للمطورين المنفذين لمشروع مترو البحرين (المرحلة الأولى)، والذي يُعد أحد أهم المشاريع الاستراتيجية للمملكة والمدرجة ضمن المشاريع التنموية الكبرى في خطة التعافي الاقتصادي. وسيتم تنفيذ المشروع بالشراكة مع القطاع الخاص بنموذج التصميم والبناء والتمويل والتشغيل والصيانة والتحويل، وتعد مرحلة التأهيل المسبق الخطوة الأولى لحصر تحالف الشركات الراغبة والقادرة على تنفيذ المشروع تمهيداً لطرح المناقصة الرئيسية.
- طرح مناقصة لتنفيذ الأعمال الإنشائية لمشروع قرية الشحن السريع (المرحلة الأولى) في مطار البحرين الدولي، وتبلغ مساحة المشروع نحو 25 ألف متر مربع تتألف من مستودعات ومواقف للطائرات، بالإضافة إلى البنى التحتية المؤهلة للتعامل مع حركة الشحن الجوي والتجارة الإلكترونية السريعة.

- بلغت نسبة الإنجاز في مشروع منتجع جميرا خليج البحرين، المطل على الساحل الجنوبي الغربي للمملكة 80% ومن المتوقع افتتاحه خلال العام 2022، ويتوقع أن يعزز المشروع من إسهام المشاريع السياحية بفاعلية لتحقيق مستهدفات استراتيجية قطاع السياحة ضمن خطة التعافي الاقتصادي، وليواصل هذا القطاع دوره في دعم الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.
- أعلنت مجموعة ألياستر الإسبانية (ALEASTUR Group) مُصَنع المعادن المعروف أوروبياً عن تدشين مصنع لتكرير حبيبات الألمنيوم وإنتاج السبائك الرئيسية في مملكة البحرين، وهو الأول في منطقة دول مجلس التعاون الخليجية. وسيتولى المصنع إنتاج سبائك الألمنيوم عالية الجودة لاستخدامها في أغراض متعددة في مختلف الصناعات، ويتوقع أن يقوم المصنع بتصدير حوالي 85% من إنتاجه السنوي للأسواق العالمية ومن بينها آسيا وأميركا ودول مجلس التعاون الخليجية وذلك مع إطلاق عملياته في الربع الثالث من 2021.
- أعلنت إيجل هيلز ديار عن طرح مشروع استثماري جديد بشقق فندقية مطلة على الشاطئ بمساحة بناء تبلغ حوالي 33,000 متر مربع، يحتوي على 210 مساحة فندقية بأحجام مختلفة، ويضم استوديوهات، وشقق ذات غرفتين وثلاث غرف نوم.

التبادل التجاري

وفقاً للبيانات الشهرية للتجارة الخارجية التي تصدرها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، سجل الميزان التجاري للسلع غير النفطية تحسناً واضحاً على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2021، إذ انخفضت الفجوة التجارية بنسبة 99.8% من354.7 مليون دينار في الربع الثالث من العام 2020 إلى 0.6 مليون دينار بنهاية الربع الثالث 2021، ويعزو هذا التحسن بشكل أساسي لارتفاع قيمة الصادرات وطنية المنشأ مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي التي شهدت تأثراً واضحاً لحركة التجارة الدولية جراء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

وبلغت القيمة الإجمالية للصادرات غير النفطية خلال الربع الثالث من العام 2021 حوالي 1.3 مليار دينار، مسجلةً زيادة بنسبة 66.1% مقارنة بالربع ذاته من العام 2020، إذ ارتفعت قيمة الصادرات وطنية المنشأ بنسبة 75.5% لتبلغ 1.2مليار دينار، وشكلت مجموعة المعادن العادية ومصنوعاتها كعادتها ما يقارب نصف الصادرات وطنية المنشأ بنسبة نمو سنوية بلغت 47.1%. من جهة أخرى، بلغ إجمالي قيمة الواردات التجارية غير النفطية حوالي 1.3 مليار دينار، بما يمثل نمو قدره 15.7%على أساس سنوي، كما حققت مجموعة المنتجات المعدنية أعلى معدل نمو من إجمالي الواردات بنسبة 241.8%.

التجارة غير النفطية (مليون دينار بحريني)

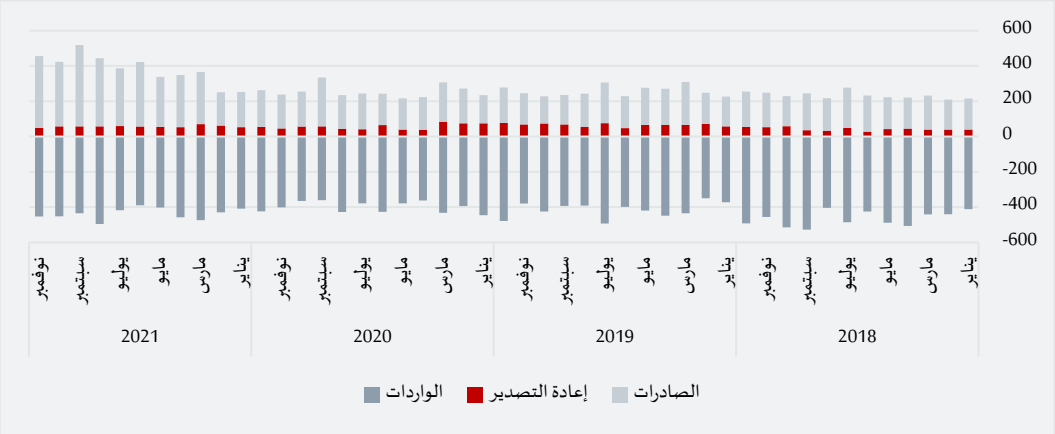

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (البيانات الأساسية من شؤون الجمارك)

وفيما يلي أهم الشركاء التجاريين لمملكة البحرين خلال الربع الثالث من عام 2021:

الصادرات		الواردات	
الدولة	النسبة من إجمالي الصادرات	الدولة	النسبة من إجمالي الواردات
المملكة العربية السعودية	%20.1	البرازيل	%15.9
الولايات المتحدة الأمريكية	%18.0	جمهورية الصين الشعبية	%12.4
الإمارات العربية المتحدة	%9.2	الإمارات العربية المتحدة	%7.0
جمهورية مصر العربية	%6.2	المملكة العربية السعودية	%6.5
هولندا	%4.6	أستراليا	%6.0

الاستثمار الأجنبي المباشر

استمر نجاح المملكة في رفع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب النتائج الأولية لمسح الاستثمار الأجنبي للربع الثالث لعام 2021 الذي تنفذه هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي ومجلس التنمية الاقتصادية. حيث أظهرت النتائج زيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة خلال الربع الثالث من العام 2021 بما يقارب 59.1 مليون دينار، مما رفع قيمة رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى نهاية الربع الثالث إلى 12.5 مليار دينار، وتلعب الاستثمارات الأجنبية وتدفقات رؤوس الأموال دوراً مهماً في دفع العجلة التنموية التي تشهدها المملكة.

وأشارت الإحصاءات الصادرة إلى استحواذ قطاع الأنشطة المالية والتأمين والصناعات التحويلية على معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ إجمالي رصيد واردات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى نهاية الربع الثالث من العام 2021 إلى قطاع الأنشطة المالية والتأمين حوالي 8.4 مليار دينار، بارتفاع طفيف وقدره 0.1% عن الربع الثاني، وإلى الصناعات التحويلية حوالي 1.9 مليار دينار، بارتفاع نسبته 2.3%. واستحوذت الاستثمارات المباشرة الواردة من المملكة العربية السعودية على أعلى قيمة تدفق بواقع 82.1 مليون دينار، تلتها في المرتبة الثانية دولة الإمارات العربية المتحدة بتدفقات بلغت 21.0 مليون دينار.

وجاءت نتائج رصيد الاستثمارات الخارجية لهذه القطاعات خلال الربع الثالث من العام 2021 كالتالي:

القطاع	رصيد الاستثمارات الواردة (مليون دينار بحريني)	نسبة مساهمة القطاعات من القيمة الإجمالية للاستثمارات
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	8,389.40	%67.00
الصناعات التحويلية	1,850.20	%14.80
تجارة الجملة والتجزئة	619.8	%4.90
المعلومات والاتصالات	444.7	%3.50
أخرى	1,223.50	9.80%
المجموع	**12,527.70**	

معدلات التضخم

على الرغم مما تشهده العديد من الدول من ضغوط التضخم التي بلغت مستويات عالية، شهد مؤشر أسعار المستهلك في مملكة البحرين خلال الربع الثالث من العام 2021 ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.7% على أساس فصلي، في حين سجل تراجعاً بنسبة 0.2% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وخلال الربع الثالث من العام 2021، عكست بيانات مؤشر أسعار المستهلك تضخم أسعار "الترفيه والثقافة" بنسبة 12% مقارنة بالربع ذاته من العام 2020، حيث يعود ذلك لارتفاع أسعار "الرحلات والحجوزات السياحية" بنسبة 34.4% نتيجة انتعاش حركة السياحة وازدياد الطلب عليها بالتزامن مع تخفيف القيود على حركة السفر ووسط نجاح حملات التطعيم ضد فيروس كورونا (كوفيد-19) عالمياً. تلتها مجموعة "الفنادق والمطاعم" والتي ارتفعت أسعارها خلال الربع الثالث بنسبة 1.4%، وسجل شهر سبتمبر ارتفاعاً بنسبة 2.9%. كما سجلت مجموعة "الملابس والأحذية" ارتفاعاً بنسبة 1.2%، تليها مجموعة "التعليم" بنسبة 1% على أساس سنوي.

وفي المقابل سجلت باقي المجموعات الرئيسية تراجعاً طفيفاً في الضغوط، وأتت مجموعة "المسكن والكهرباء والمياه والغاز وأنواع الوقود الأخرى" الأولى من حيث الانخفاض بنسبة 2%، ثم مجموعة "معدات الصيانة والمفروشات المنزلية" بنسبة 1.6%، وانخفاضاً نسبياً في "مجموعة الاتصالات" بنسبة 1.2%، ثم "مجموعات الغذاء" بنسبة 0.9%، والتي شهدت انخفاضاً في شهر أغسطس بنسبة 2.8% قبل أن تستقر في شهر سبتمبر وأكتوبر من هذا العام.

تضخم أسعار المستهلك على أساس سنوي (%)

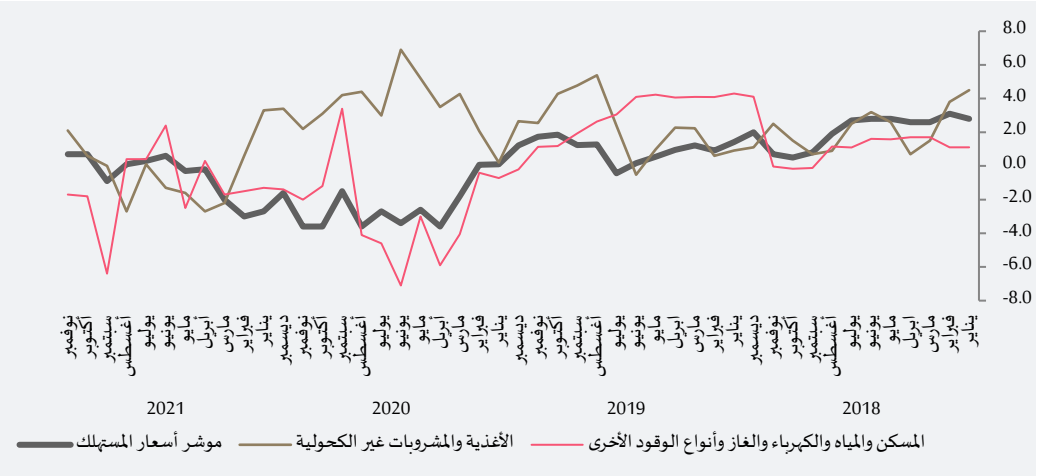

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات الإقراض والودائع

استناداً إلى البيانات الصادرة من مصرف البحرين المركزي، بلغ إجمالي قيمة القروض المقدمة من قبل مصارف قطاع التجزئة حوالي 10.7 مليار دينار بنهاية الربع الثالث من العام 2021، بنمو قدره 5.2% على أساس سنوي وبنسبة 0.1% على أساس فصلي. حيث شهد إجمالي قيمة القروض المقدمة لقطاع الأعمال نمواً بنسبة 2.0% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي 2020 مشكلةً 50% من إجمالي القروض. أما بالنسبة لقيمة القروض المقدمة لقطاع الأفراد، فقد بلغت 4.9 مليار دينار أي ما يعادل 46% من إجمالي القروض، بنمو سنوي ملحوظ وقدره 7.6%.

النمو السنوي في الائتمان الصادر عن مصارف قطاع التجزئة (مليون دينار)

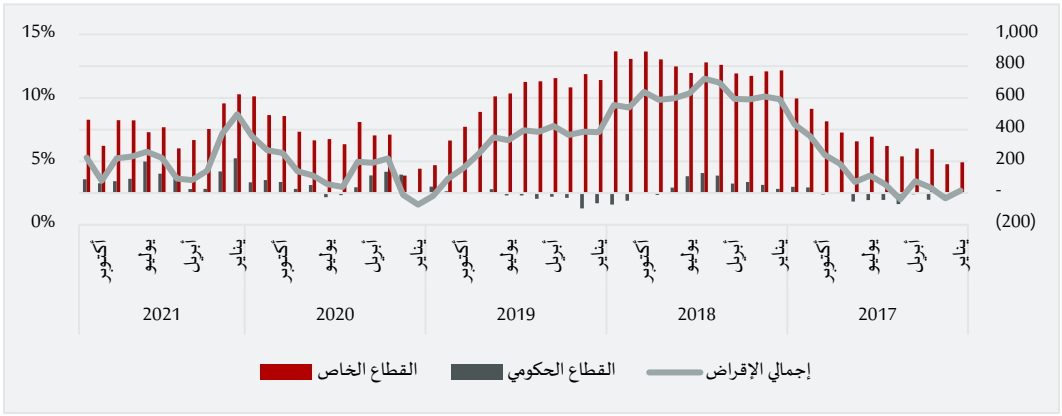

المصدر: مصرف البحرين المركزي

ومن ناحية أخرى، شهدت الودائع المصرفية لغير البنوك تحسناً ملحوظاً في أداؤها حيث سجلت نمواً بنسبة 2.5% على أساس سنوي، ويعول هذا الارتفاع إلى تحسن الظروف المحلية والعالمية من بعد الضغوطات الاقتصادية التي استمرت في الفترة الماضية نتيجة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). فقد شهدت الودائع من غير المصارف بالعملة الأجنبية ارتفاعاً بنسبة 6.3% مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2020. علاوة على ذلك، ارتفعت الودائع بالعملة المحلية (الدينار) بنسبة سنوية وقدرها 5.7%.

الودائع لغير البنوك (مليون دينار)

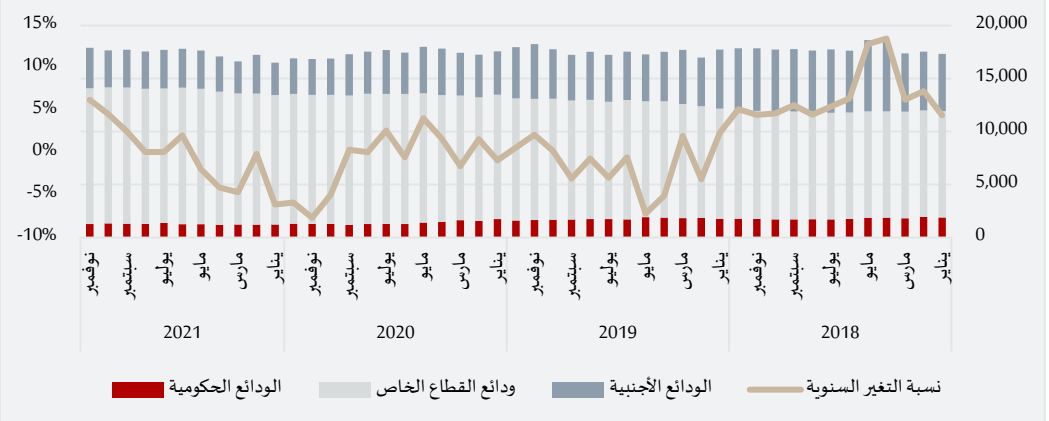

المصدر: مصرف البحرين المركزي

واستمر متوسط سعر الفائدة في الانخفاض تماشياً مع التغيرات العالمية وقرارات مصرف البحرين المركزي بخفض أسعار الفائدة على التسهيلات التي يقدمها المصرف في سياق الإجراءات التي يقدمها لمصارف التجزئة. حيث استقر متوسط معدل سعر الفائدة على القروض التجارية عند 4.3% في شهر سبتمبر 2021، بارتفاع وقدره 15.4%مقارنةً بالسنة الماضية، في حين انخفض متوسط سعر الفائدة للقروض الشخصية بنسبة 2.3% ليصل إلى 4.5% في سبتمبر 2021.

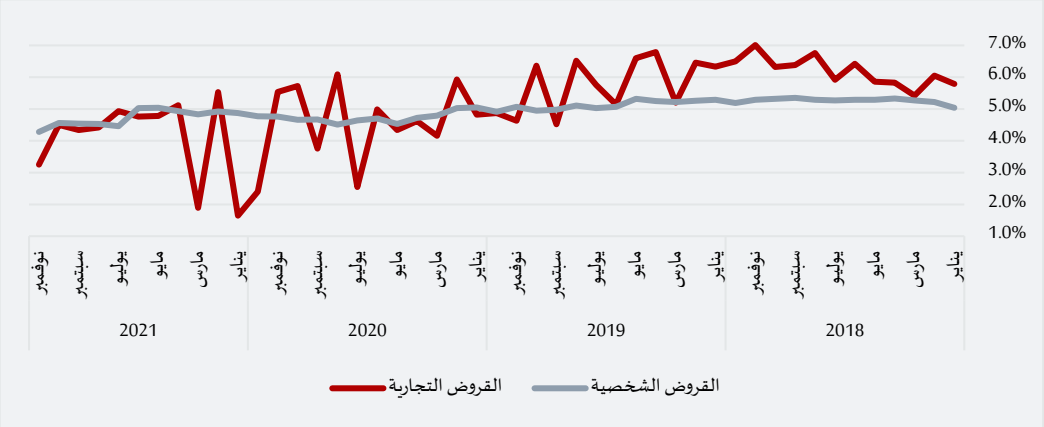

المصدر: مصرف البحرين المركزي

بورصة البحرين

أقفل مؤشر البحرين العام في نهاية الربع الثالث من العام 2021 عند مستوى 1,705.56 نقطة، بنسبة ارتفاع بلغت 18.9% مقارنةً بالربع الثالث من العام الماضي. في حين بلغت القيمة السوقية حوالي 10.26مليار دينار مسجلة ارتفاعاً بنسبة 15.3%، على أساس سنوي. كما بلغت قيمة الأسهم المتداولة حوالي 49.89 مليون دينار بينما بلغ حجم الأسهم المتداولة 204.45 مليون سهم. أما عدد الصفقات فقد ارتفع بنسبة 3.16%، ومثلت معاملات القطاع المالي حوالي 53.95% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة.

مؤشر البحرين العام ومؤشر البحرين الإسلامي

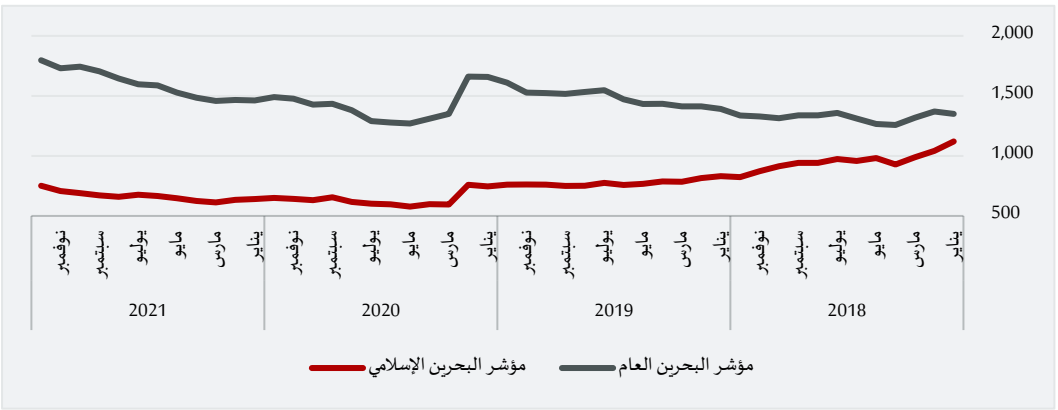

المصدر: بورصة البحرين

السندات والصكوك قصيرة الأجل التي يصدرها مصرف البحرين المركزي

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون دينا ر)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة إلى معدل الربح (٪)	متوسط السعر (٪)	زيادة الاكتتاب (٪)
7 يوليو 2021	Treasury Bills No. 1868	70	91	1.45	99.635	272
8 يوليو 2021	Sukuk Al Ijarah No. 191	190	182	1.59	-	732
14 يوليو 2021	Sukuk Al Salam No. 243	255	91	1.45	-	592
21 يوليو 2021	Treasury Bills No. 1869	70	91	1.36	99.658	119
22 يوليو 2021	Treasury Bills No. 83	100	365	1.75	98.258	100
28 يوليو 2021	Treasury Bills No. 1870	70	91	1.36	99.658	113
1 أغسطس 2021	Treasury Bills No. 1871	35	182	1.51	99.242	237
4 أغسطس 2021	Treasury Bills No. 1872	70	91	1.46	99.633	112
5 أغسطس 2021	Sukuk Al Ijarah No. 192	128	182	1.51	-	491
5 أغسطس 2021	Development Bond No. 26	218	1,095	3.20	-	145
11 أغسطس 2021	Treasury Bills No. 1873	70	91	1.50	99.623	161
18 أغسطس 2021	Sukuk Al Salam No. 244	175	91	1.50	-	407
25 أغسطس 2021	Treasury Bills No. 1874	70	91	1.49	99.625	143
26 أغسطس 2021	Treasury Bills No. 84	100	365	1.71	98.296	100
29 أغسطس 2021	Treasury Bills No. 1875	35	182	1.49	99.254	278
1 سبتمبر 2021	Treasury Bills No. 1876	70	91	1.48	99.626	149
2 سبتمبر 2021	Treasury Bills No. 1877	70	91	1.42	99.642	250
8 سبتمبر 2021	Sukuk Al Ijarah No. 193	177	182	1.49	-	680
15 سبتمبر 2021	Sukuk Al Salam No. 245	146	91	1.42	-	340
16 سبتمبر 2021	Treasury Bills No. 1878	70	91	1.42	99.642	137
19 سبتمبر 2021	Treasury Bills No. 85	100	365	1.66	98.352	171
22 سبتمبر 2021	Treasury Bills No. 1879	35	182	1.43	99.282	128
29 سبتمبر 2021	Treasury Bills No. 1880	70	91	1.44	99.638	100

سوق العمل

وفقاً للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للربع الثالث من العام 2021، ارتفع إجمالي أعداد العاملين البحرينيين بنسبة 0.8% مقارنة بالربع الثاني ليصل عددهم إلى 143,909 عامل، وارتفعت أعداد البحرينيين العاملين في كل من القطاع العام والخاص بنسب متقاربة، حيث بلغت نسبة النمو 0.9% للقطاع الخاص على أساس فصلي ليصل إجمالي العاملين إلى 95,619 بحريني، وبنسبة 0.6% في القطاع العام ليصل عددهم إلى 48,290 بحريني، فيما استقر متوسط راتب البحرينيين الشهري بنهاية الربع الثالث من العام وبلغ 827 دينار للعاملين في القطاع العام و 763 دينار للعاملين في القطاع الخاص. من جهة أخرى انخفضت أعداد العاملين غير البحرينيين بنسبة 1.9% على أساس فصلي، فيما ارتفع متوسط الأجر الشهري بنسبة 0.8% ليصل إلى 266 دينار.

ومن جانب آخر، بلغ العدد الإجمالي للبحرينيين الذين تم توظيفهم ضمن البرنامج الوطني للتوظيف في نسخته الثانية 26,344 بحريني في 6,826 منشأة، متجاوزاً بذلك العدد المقرر توظيفه ضمن البرنامج وهو 25 ألف مواطن، بينما بلغ إجمالي من تم تدريبهم 12,841 متدرباً، متجاوزاً العدد المستهدف لإجمالي المتدربين، وهو 10 آلاف فرصة تدريبية في العام 2021.

التغيير السنوي في أعداد المسجلين حسب الفئة (%)

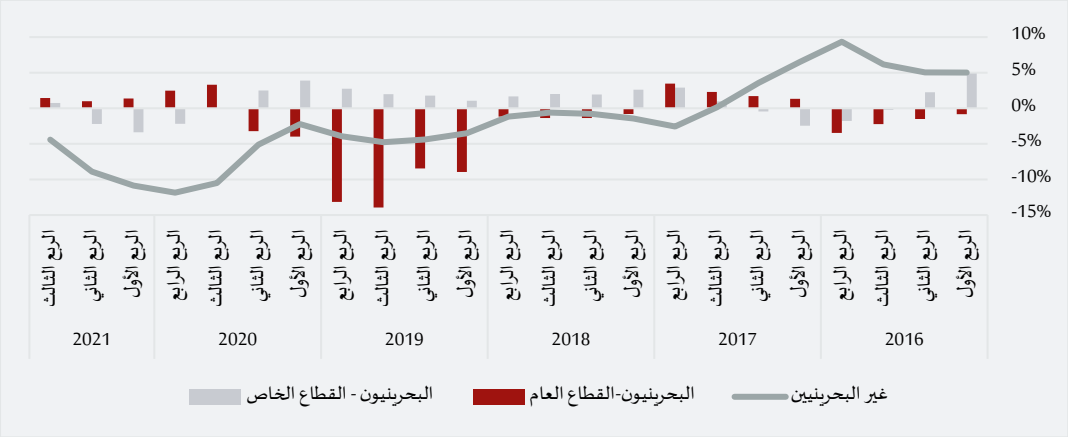

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

البيئة الاقتصادية

شهد تصنيف اقتصاد مملكة البحرين تحسناً ملحوظاً في المؤشرات العالمية، حيث احتلت المملكة المركز الثاني عربياً والأول خليجياً كأكثر الاقتصادات حرية بمؤشر الحرية الاقتصادية في العالم 2021 الصادر عن معهد فريزر، والذي يقيس مدى دعم المؤسسات وسياساتها للحرية الاقتصادية في 165 دولة. وفي الترتيب العام تحسن تصنيف مملكة البحرين لتحتل المرتبة 65 عالمياً، كما جاءت المملكة في المرتبة 22 عالمياً ضمن المكون الفرعي المتعلق بأنظمة ولوائح سوق العمل.

وساهمت سياسات مملكة البحرين الاقتصادية والاجتماعية في تحفيز الازدهار، حيث حققت المملكة تقدماً بواقع مرتبتين لتحتل المركز 56 من أصل 167 دولة في مؤشر الازدهار 2021 الصادر عن معهد ليجاتم. ويقيس التقرير جهود الدول في تعزيز المجتمعات الشاملة والاقتصادات المفتوحة وتمكين الأفراد. وحققت مملكة البحرين المرتبة الخامسة عالمياً في ركيزة "الأعباء التنظيمية" والذي يعكس الوقت والجهد المطلوب للامتثال للإجراءات والمتطلبات الحكومية لممارسة الأعمال كاستخراج تراخيص البناء والامتثال الضريبي وغيرها، كما تصدرت المملكة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ركيزة "رأس المال الاجتماعي" وجاءت في المرتبة 17 عالمياً ضمن هذه الركيزة.

الخدمات المالية

يحظى قطاع الخدمات المالية في مملكة البحرين بمكانة مرموقة عالمياً، لا سيما في مجال التمويل الإسلامي، كما هو واضح من خلال تقرير التنمية المالية الإسلامية 2021 الصادر عن شركة ريفينيتيف. وجاءت المملكة في المرتبة الرابعة عالمياً من بين 135 دولة في التقرير الذي يقيم المجالات الرئيسية للتمويل الإسلامي وهي: التطور الكمي، والمعرفة، والحوكمة، والوعي، والمسؤولية الاجتماعية للشركات. واحتلت المملكة المرتبة الثانية عالمياً في مؤشري الوعي والحوكمة. وقد أشار التقرير إلى أن مملكة البحرين تعد من ضمن الدول البارزة من حيث تسهيل التوسع في التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية الرقمية. وللعام الثاني على التوالي، احتلت مملكة البحرين المركز الأول عربياً في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال 2021 الصادر عن معهد بازل للحوكمة، والذي يعكس انخفاض مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول.

الابتكار ورأس المال البشري

يعد الابتكار من أساسيات النمو الاقتصادي، وعليه فقد عملت الحكومة بالشراكة الموقرة مع القطاع الخاص في تنفيذ عدد من المبادرات لإنشاء بيئة ابتكار شاملة في المملكة. وفي هذا المجال رصد مؤشر الابتكار العالمي 2021 الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية "ويبو" وشركاء آخرين تقدماً في أداء مملكة البحرين بواقع مركزا واحداً لتحتل المرتبة 78 من أصل 132 اقتصاداً.

ونظراً للدور الرئيسي الذي يلعبه رأس المال البشري في تحفيز الاقتصاد، فقد تبنت المملكة العديد من السياسات لتعزيز وتنمية رأس المال البشري. في هذا العام، صُنفت مملكة البحرين ضمن أفضل 10 دول إقليمياً في مؤشر تنافسية المواهب العالمي 2021 الصادر عن كلية انسياد لإدارة الأعمال، حيث جاءت المملكة في المرتبة

44 من أصل 134 دولة، كما جاءت في المرتبة 21 عالمياً ضمن ركيزة استقطاب المواهب التي تقيس عدة مؤشرات منها الاستثمار الأجنبي المباشر والإدماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين.

التنمية المستدامة

تحسن ترتيب مملكة البحرين بواقع 19 مركز لتحقق المرتبة 42 من أصل 101 دولة في مؤشر تريليما العالمي للطاقة 2021 الصادر عن مجلس الطاقة العالمي وأوليفر وايمان. ويقيم المؤشر الأداء الحالي والسابق للدول عبر ثلاثة أبعاد وهي: أمن الطاقة، التوفير العادل للطاقة، والاستدامة البيئية. وصنف المؤشر مملكة البحرين من بين أفضل 10 دول من حيث التوفير العادل للطاقة لتحل في المركز الثاني عالمياً. كما أشار التقرير إلى أن أحد ركائز رؤية البحرين الاقتصادية 2030 هي الاستدامة، ويأتي ذلك ضمن إطار الهدف المرتبط بالطاقة النظيفة وتوفيرها بأسعار معقولة، ووضع أهداف تتعلق بالطاقة المتجددة لغاية عام 2035، مع تنفيذ مشاريع كبرى في مجال الطاقة الشمسية.

وتحسن أداء مملكة البحرين بواقع 12 مركز لتحتل المرتبة 15 عالمياً من ضمن 84 اقتصاد في مؤشر Greenfield FDI Performance Index 2021 الصادر عن الفايننشال تايمز، والذي يحصر الدول التي نجحت في استقطاب ما لا يقل عن 10 مشاريع ضمن مجالات جديدة من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2020. وقد صنف المؤشر مملكة البحرين في المرتبة الثانية على مستوى دول الشرق الأوسط من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث يتم تحييد أو إلغاء أثر التغير في الأسعار بين السنة الجارية وسنة الأساس.
معدل النمو الاسمي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والذي يتأثر بالتغير في كل من الأسعار وكميات الإنتاج.
الناتج المحلي الإجمالي	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الدولة، أي إجمالي الإنتاج ناقصاً المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى التي تم استخدامها كاستهلاك وسيط أثناء عملية الإنتاج خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
النفط الخام والغاز	يتضمن نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
الصناعات التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي أو الكيميائي للمواد أو الجواهر أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية والمعادن اللافلزية وصنع الأثاث وغيرها
البناء والتشييد	يشمل الإنشاءات العامة -المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق- والإنشاءات التجارية الخاصة للمباني والهندسة المدنية، وتركيب المباني وتشطيبها، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
التجارة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع
الفنادق والمطاعم	يشمل وحدات توفر للعملاء الإقامة قصيرة الأجل و/أو تقوم بتحضير الوجبات والوجبات الخفيفة والمشروبات للاستهلاك الفوري.
المواصلات والاتصالات	يشمل قطاع المواصلات الأنشطة المتصلة بتوفير نقل الركاب أو البضائع، سواءً كان محدد المواعيد أو لم يكن، عن طريق خطوط الأنابيب أو البر أو البحر أو الجو، بالإضافة إلى تأجير معدات النقل التي يعمل عليها سائق أو عامل تشغيل. كما يشمل القطاع على الأنشطة البريدية والتخزين وأنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
الخدمات الاجتماعية والشخصية	يشمل الخدمات التي تقدمها مؤسسات تجارية ووحدات حكومية إلى الأفراد وإلى مؤسسات تجارية أخرى أو إلى المجتمع ككل، مثل الخدمات التعليمية الخاصة والخدمات الصحية الخاصة والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى: وكالتي تتضمن أنشطة الإبداع والفنون، والتسلية والأنشطة الرياضية والترفيهية، وأنشطة إصلاح الحواسيب، والسلع الشخصية والمنزلية وغيرها.
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	يشمل الأنشطة العقارية كشراء وتأجير العقارات وتلك التي ترتبط بالأعمال التجارية، والتي يمكن القيام بها لصالح الأسر الخاصة، مثل تأجير السلع الشخصية والمنزلية، وأنشطة قواعد البيانات، والأنشطة القانونية وأنشطة المحاسبة، وأعمال الديكور الداخلي، وأنشطة التصوير الفوتوغرافي وغيرها.
المشروعات المالية	يشمل وحدات تقوم أساساً بإجراء معاملات مالية، أي معاملات تتعلق بإيجاد أصول مالية أو بتسييلها أو بتغيير ملكيتها، كما يشمل التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاشات التقاعدية والأنشطة التي تسهل التعاملات المالية، وغيرها.
الخدمات الحكومية	وتشمل كافة الوزارات والهيئات المدرجة في ميزانية الدولة والميزانيات الملحقة والمستقلة والحساب الختامي هو المصدر الأساسي للبيانات، والتي تعمل في مجال الإدارة، وحفظ الأمن العام، وتقديم الخدمات التعليمية والثقافية والترفيهية والإنمائية، وغيرها من الخدمات الجماعية التي تهدف إلى تنمية المجتمع.

حقوق النشر والطبع

حقوق النشر محفوظة لدى وزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين- © 2022

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز بدون إذن مسبق من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي طريقة، سواءً كان ذلك بصورة إلكترونية أو تصويرية أو غير ذلك من الصور.

للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

EconomicQuarterly@mofne.gov.bh